وكان المستثمرون قد اشتروا متر الأرض بخمسين جنيها. فباعوه بعشرين وأنقذوا ما تيسر لهم إنقاذه من أموالهم وعادوا إلى العمل فى الخارج.

وجريدة الأخبار جريدة قومية أى أنها لا تنشر شيئا لمجرد الإثارة والإساءة، بل لابد أن يكون هذا الشيء حقا فعلا. وبعد ذلك بيومين ٢٥ أغسطس زارنى واحد من هؤلاء المصريين، وحكى لى عن الأموال التى قاساها من ألئك الموظفين، وأنا لن أنشر شيئا من هذه التفاصيل، ولكن القارئ يصدق المستثمر عندما يقول: وأخيرا أحسست أن هناك مؤامرة علينا، وأن أموالنا ضائعة ضائعة، أو لم يعد أمامى بد من التخلص من الأرض بالبيع بعد أن خسرت ٢٤ ألف جنيه.

وبمناسبة شركات توظيف الأموال.

ألا تريد صحافة الحكومة أن تدع الأمر للدولة؟

لقد شتمت شركات توظيف الأموال ما شاءت لها قلة الأدب. وتهجمنا دون حساب، ونسينا أنه لم يعد لنا الحق فى الاستمرار فى هذا الهجوم، لقد هجمت الحكومة وفعلت البدع ثم شمرت عن ذراعيها وفعلت الشيء الوحيد الذى تحسنه: سن القوانين، سنت قانونا وقالت إنه لا يخر نقطة ماء، ثم تبين بعد ذلك أنه يشر الماء من كل جانب.

والشركات قالت سمعا وطاعة. سنلتزم بهذا التشريع الذى وضعتموه، وبالفعل التزمت، مع أن هذا الالتزام ليس ضروريا، لأن السياسة التى سارت عليها إلى الآن هى تعبير عن سياسة مالية جديدة، سياسة لا تعرف النظام الأوروبى فى سياسة المال، وهو نظام قائم على الربا، والربا ليس من الإسلام بل ليس من الإنسانية، ولهذا حرمه الله سبحانه وتعالى، وقد بينت فى كتابى عن الربا أنه فعلا خراب الدنيا لأنه تجارة بالمال، والمال وسيلة لجلب المنافع. ولا يمكن أن يكون غاية فى ذاته، والإسلام يقرر: لا تكتنزوا المال وتتاجروا فيه بعضكم مع بعض، ويصبح الأمر احتكارا بين الأغنياء منكم. وإذا أنت ذهبت إلى سوق الأوراق المالية رأيت بعينى رأسك